

Humanities and Educational
Sciences Journal

ISSN: 2617-5908 (print)



مجلة العلوم التربوية
والدراسات الإنسانية

ISSN: 2709-0302 (online)

استراتيجية التمكين كآلية لتوجيه المعنّفات أُسرّيًا للحد
من العزلة الاجتماعية وتعزيز الاندماج المجتمعي
بالمملكة العربية السعودية
دراسة وصفية ميدانية(*)

<https://doi.org/10.55074/hesj.vi57.1974>

جيهان بنت صالح لرضي
دكتوراه بقسم الخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

تاريخ قبوله للنشر 26/4/2026

<http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index>

(*) تاريخ تسليم البحث 9/2/2026

(*) موقع المجلة:

استراتيجية التمكين كآلية لتوجيه المعنفات أسرياً للحد من العزلة الاجتماعية وتعزيز الاندماج المجتمعي بالمملكة العربية السعودية دراسة وصفية ميدانية

جيهان بنت صالح لرضي
دكتوراه بقسم الخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

الملخص

هدف البحث إلى الكشف عن مدى إسهام استراتيجية التمكين في الحد من العزلة الاجتماعية وفي تعزيز الاندماج المجتمعي للمعنفات أسرياً بالمملكة العربية السعودية، وتحديد التحديات التي تواجه تطبيق تلك الاستراتيجية وتقديم أبرز التصورات المقترحة لتبني تمكين المرأة كمدخل استراتيجي للحد من العزلة الاجتماعية ولتعزيز المشاركة المجتمعية للمعنفات أسرياً بالمملكة العربية السعودية كل ذلك من وجهة نظر الأخصائيات الاجتماعيات، اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة للأخصائيات الاجتماعيات بالمؤسسات الحكومية والأهلية والخيرية في الرياض بالمملكة العربية السعودية، وطبقت الباحثة استبانة على عينة تكونت من (52) أخصائية اجتماعية، أسفرت النتائج عن نسب موافقة (مرتفعة) على مدى إسهام استراتيجية التمكين في الحد من العزلة الاجتماعية للمعنفات أسرياً وفي تعزيز الاندماج المجتمعي أيضاً، كما عكست درجة المتوسط موافقة العينة عن التحديات التي تواجه تطبيق الاستراتيجية بدرجة موافقة (مرتفعة)؛ وكذلك عن وجود تصورات مقترحة لتبني تمكين المرأة كمدخل استراتيجي للحد من العزلة الاجتماعية ولتعزيز المشاركة المجتمعية للمعنفات أسرياً بدرجة موافقة (مرتفعة)، خرج البحث بمجموعة من التوصيات منها: بناء منظومة تعاون بين وزارة الموارد البشرية مع الجمعيات الخيرية والجامعات والقطاع الخاص لتفعيل شراكات مجتمعية توفر فرصاً للتدريب التطوعي والمبادرات الاجتماعية، بما يعزز مشاركة المعنفات في الأنشطة العامة ويدعم دمجهن في المجتمع من خلال تفاعل منظم.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية التمكين، المعنفات أسرياً، العزلة الاجتماعية، الاندماج المجتمعي.

The Empowerment Strategy as a Mechanism for Guiding Women subjected to domestic violence to Reduce Social Isolation and Enhance Social Integration in the Kingdom of Saudi Arabia Descriptive Field Study

Dr. Jehan Saleh Lardhi

Department of Social Work, College of Humanities and Social Sciences
Princess Nourah bint Abdulrahman University
Riyadh, Saudi Arabia

Abstract

The present study aims to examine the extent to which the empowerment strategy contributes to reducing social isolation and enhancing social integration among women subjected to domestic violence in the Kingdom of Saudi Arabia. It also seeks to identify the challenges hindering the implementation of this strategy and present the most prominent proposed approaches for adopting women's empowerment from the perspective of female social workers. The study used a descriptive-analytical method and a social survey applied to female social workers in governmental, non-governmental, and charitable institutions in Riyadh, Saudi Arabia. A questionnaire was distributed to a sample of (52) social workers. The results indicated strong agreement on the empowerment strategy's effectiveness in reducing social isolation and promoting integration among domestic violence victims. There was also consensus on the challenges hindering its effective implementation, highlighting awareness of obstacles to empowering abused women. Furthermore, agreement on proposed approaches to adopting empowerment as a key strategy reflects a growing belief in its importance for enhancing community participation and addressing the issues faced by these women. The study recommended establishing a cooperative framework between the Ministry of Human Resources, charitable organizations, universities, and the private sector to activate community partnerships.

Keywords: Empowerment strategy, domestic violence victims, social isolation, social integration.

مقدمة البحث:

تُعد ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها انتشاراً في عالمنا المعاصر، وهي قضية مجتمعية بالغة الخطورة تعاني منها كافة المجتمعات الإنسانية، على اختلاف درجة تقدمها، ولا يقتصر العنف على الإيذاء الجسدي فحسب، بل يتعداه ليشمل الجوانب النفسية والمعنوية أيضاً، وتمتد آثاره السلبية لتشمل كافة نواحي شخصية المرأة الاجتماعية والنفسية والانفعالية، كما تقف هذه الظاهرة حائلاً دون تحقيق المساواة والسلام المجتمعي، وتُعد بمثابة حجر عثرة أمام النهضة الثقافية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة داخل أي مجتمع إنساني.

وتكمن خطورة العنف ضد المرأة في نتائجه غير المباشرة المترتبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة؛ فهذه العلاقات غالباً ما تحدث خللاً في نسق القيم واهتزازاً في نمط الشخصية، مما يؤدي في النهاية إلى خلق أشكال مشوهة من العلاقات، وأنماط من الشخصية مهتزة نفسياً وعصبياً؛ وهذا بدوره كفيل بإعادة إنتاج العنف داخل الأسرة (عبد الوهاب، 2000، ص7).

ومن أخطر الآثار السلبية التي قد تعاني منها المرأة المعنفة أسرياً هو الميل إلى العزلة وتجنب الاندماج المجتمعي، حيث يشير الدرايس (2015) إلى أن المرأة المعنفة تتعرض لأشكال من العنف تؤثر على سلوكها وأدائها لمهامها، ما يُولد لديها الشعور بعدم الكفاءة وانعدام القيمة والفائدة، وقد تحمل المرأة نفسها مسؤولية وقوع العنف عليها، فتلجأ إلى العيش في حالة من العزلة الاجتماعية، حيث تقتصر علاقاتها ومعارفها على عدد قليل جداً من المعارف والأصدقاء.

كما تؤكد يوسف (2023، ص3) أن العزلة الاجتماعية مظهر من مظاهر السلوك الإنساني الناجم عن العنف، ولهذا السلوك تأثيرات خطيرة على شخصية الفرد وعلاقته بالآخرين، إذ يشير إلى عدم قدرته على الانخراط في العلاقات الاجتماعية أو مواصلة الانخراط فيها، مع تقوقعه وتركزه حول ذاته.

وتُعد استراتيجية التمكين أحد أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة العنف الأسري ضد المرأة؛ فالتمكين هو استراتيجية تهدف إلى مساعدة الأفراد على تحقيق استقلالهم الذاتي وزيادة ثقتهم بأنفسهم من خلال تنمية معارفهم ومهاراتهم وزيادة قدراتهم الذاتية (Laarsson, 1999, p.560)، ويضيف عبد الواحد (2010، ص467) أن التمكين يُعد أحد استراتيجيات تنظيم المجتمع التي تساعد في تحسين أوضاع كافة فئات المجتمع.

كما أوضح (Kabeer and Naila, 1999, p.43) أن التمكين بالنسبة للنساء يعني امتلاكهن القدرة على اتخاذ قرارات مصيرية، مثل: اختيار شريك الزواج، وتأمين مصدر للدخل، والرغبة في إنجاب أو عدم إنجاب الأطفال.

كذلك تساعد عملية تمكين المرأة في اكتسابها القدرة على استغلال الموارد المتاحة واتخاذ القرارات المؤثرة في حياتها، مما يمكنها من تحديد مصيرها وتحقيق أهدافها، والتمكين عملية متكاملة الأبعاد (اقتصادي، نفسي،

اجتماعي، ثقافي، أسري، شخصي، قانوني، وسياسي)، ولا يمكن فصل هذه الأبعاد تمامًا عن بعضها (الكنتي وآخرون، 2010).

كما تشير عبد الجواد (2009، ص1776) إلى أن استراتيجية التمكين تهدف إلى بناء وتنمية قدرات أفراد المجتمع في مواجهة مشكلات مجتمعاتهم والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لديهم بأفضل استفادة ممكنة، وتعد استراتيجية التمكين من أكثر الاستراتيجيات ارتباطاً بالمرأة وأقدرها على الدوام في مجال مساعدتها، فهي تعزز من أداؤها وتعمل على رفع مستوى معيشتها وزيادة مشاركتها.

وجاء البحث الحالي لبحث استراتيجية التمكين كآلية لتوجيه المعنفات أسرياً للحد من العزلة الاجتماعية وتعزيز الاندماج المجتمعي، وذلك لاستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الاستراتيجية في تحقيق هذه الأهداف للمرأة المعنفة أسرياً.

مشكلة البحث:

أشارت عديد من الدراسات مثل (عبد الودود، 2012)، و(زكريا، 2019)، و(محروس، 2013)، و(Alvarado, et al., 2018)، و(Martín-Fernández, et al., 2018)، إلى معاناة المرأة المعنفة أسرياً من عديد من المشكلات النفسية والاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية النفسية، قد يمتلكها الشعور بالخوف من المستقبل وعدم الأمان المجتمعي، وقد تظهر لديها بعض الاضطرابات السلوكية والنفسية، مثل: الاكتئاب، والقلق، وسوء تقدير الذات، والشعور بالدونية، كما تنخفض لديها مستويات الصحة النفسية، أما اجتماعياً، فتعاني المرأة المعنفة من ضعف علاقاتها الاجتماعية وعدم قدرتها على إقامة علاقات سوية مع المحيطين بها، كما تعاني من العزلة الاجتماعية، والبعد عن الآخرين، مع الشعور الدائم بعدم الأمان.

ونظراً لما تعانيه المرأة المعنفة من مشكلات، ولما تمثله ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة من خطورة بالغة على المرأة نفسها وأسرتها والمجتمع ككل، فقد أصبحنا في حاجة ماسة إلى رؤية مجتمعية شاملة تحكمها استراتيجيات فاعلة نحو تمكين المرأة المعنفة أسرياً، هذه الاستراتيجيات يجب أن تعمل على تغيير العقلية النمطية في التعامل مع المرأة، وإعادة رسم صورتها الحقيقية، وإتاحة الفرصة كاملة لها في المشاركة والاندماج المجتمعي.

وتعد استراتيجية التمكين أحد أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة، حيث تتضمن استراتيجية التمكين تطوير قدرات الفرد على فهم الواقع وإدراك العناصر التي تشكل بيئته، ثم اتخاذ الخطوات العملية لإحداث التغيير نحو الأفضل؛ وهي استراتيجية يقرر خلالها الأفراد أين هم في الواقع وإلى أين يريدون التوجه وأي طريق سوف يسلكون وفق خطط يضعونها بأنفسهم، كما أن الأهم في عملية التمكين أنها تحرر الفرد من الاعتمادية (نفسياً وفعلياً) من خلال تعزيز مفاهيم الاعتماد على الذات، والتفكير المستقبلي والتخطيط المنظم للتغيير، والتعامل بعقلانية مع النتائج، والتفاعل الاجتماعي الجيد مع الآخرين (حيدر، 2010، ص12).

ويُعد تمكين المرأة المعنّفة أمراً ضرورياً وهاماً للنهوض بالمجتمعات الإنسانية؛ نظراً لما ينجم عن العنف من أضرار كثيرة تؤثر سلباً على أفراد الأسرة على نحو خاص، وعلى أفراد المجتمع على نحو عام (بن عوالي ودودي، 2018)، ومع ذلك، قد تواجه المرأة المعنّفة الكثير من التحديات والعقبات في سبيل تمكينها اجتماعياً وانخراطها في مختلف جوانب الحياة المجتمعية، وتشمل هذه التحديات: ضعف مشاركتها في الحياة العامة، وندرة الخطط والبرامج التدريبية الهادفة لتعزيز مهاراتها، وعدم تحديث قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بكل منظمة عن مساهمات المرأة، إضافة إلى نقص المتدربات (يسري، 2002).

لذا، يحاول البحث الحالي الوقوف على الدور الذي يمكن أن تلعبه استراتيجية التمكين في مواجهة أحد أخطر المشكلات الاجتماعية التي تعانيها المرأة المعنّفة، وهي مشكلة العزلة الاجتماعية وضعف الاندماج المجتمعي؛ كما يسعى البحث إلى التعرف على أهم المعوقات التي يمكن أن تقف حائلاً دون تحقيق تلك الاستراتيجية لهذا الدور المنشود.

وتبرز أهم معالم المشكلة من خلال ما أشارت إليه عديد من الدراسات حول انتشار ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة؛ فقد أشارت دراسة (محمد، 2007) التي تناولت العنف الأسري ضد الزوجة إلى أن (36.7%) من الزوجات تعرضن للعنف الجسدي و(23%) منهن تعرضن لأكثر من شكل من أشكال العنف، بينما تعرض (14.7%) لعنف اقتصادي، و(7%) لعنف صحي، و(7%) لعنف نفسي، و(6.3%) لعنف جنسي، وأخيراً كانت (5.3%) تعرضن لعنف لفظي، وفي دراسة لجامعة هارفارد حول الصحة النفسية في البلاد النامية، أوضحت أن نسبة النساء اللاتي يعانين من الاضطرابات النفسية التي سببها العنف بلغت (6.6%)، وأن ما بين (30%) و(60%) من النساء في الدول النامية يتعرضن للعنف من الرجال (سعداوي، 2018، ص 147).

كما يتضح معالم مشكلة البحث الحالي من خلال ما لاحظته الباحثة أثناء مشاركتها في عدد من حملات التوعية والأنشطة المجتمعية، حيث رصدت آثاراً سلبية تعانيها المرأة المعنّفة أسرياً تمثلت في رغبتها في الانسحاب من المشاركات المجتمعية والميل إلى العزلة والابتعاد عن المجتمع؛ وقد أدى ذلك إلى إفقادها الثقة في نفسها وجعلها تعاني من الشعور بالدونية وعدم الكفاءة الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، جاء البحث الحالي تحقيقاً لرؤية المملكة 2030 والتي تبنت مبدأ تمكين المرأة السعودية بشكل عام كأحد أهداف التنمية المستدامة، باعتبار المرأة شريكاً مجتمعيّاً بجانب الرجل تسهم في إحداث التنمية وتطور الوطن، وهو ما يعني ضرورة الاهتمام والالتزام باستثمار طاقاتها وتطوير مواهبها وتمكينها من إيجاد الفرص التي تستطيع من خلالها بناء مستقبلها والمشاركة في النهوض بمجتمعها.

ويمكن بلورة مشكلة البحث الحالي بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً من خلال الأسئلة الآتية:

1- كيف تُسهم استراتيجية التمكين في الحد من العزلة الاجتماعية للمُعنفات أسرياً بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الأخصائيات الاجتماعيات؟

2- كيف تُسهم استراتيجية التمكين في تعزيز الاندماج المجتمعي للمُعنفات أسرياً بالمملكة العربية السعودية من

وجهة نظر الأخصائيات الاجتماعيات؟

- 3- ما التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجية التمكين للحد من العزلة الاجتماعية وتعزيز الاندماج المجتمعي للمعنّفات أسرياً بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الأخصائيات الاجتماعيات؟
- 4- ما التصورات المقترحة لتبني تمكين المرأة كمدخل استراتيجي للحد من العزلة الاجتماعية ولتعزيز المشاركة المجتمعية للمعنّفات أسرياً بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الأخصائيات الاجتماعيات؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- الكشف عن مدى إسهام استراتيجية التمكين في الحد من العزلة الاجتماعية، وتعزيز الاندماج المجتمعي للمعنّفات أسرياً، وذلك من وجهة نظر الأخصائيات الاجتماعيات.
- 2- رصد التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجية التمكين في الحد من العزلة الاجتماعية وتعزيز الاندماج المجتمعي للمعنّفات أسرياً، من وجهة نظر الأخصائيات الاجتماعيات.
- 3- تقديم أبرز التصورات المقترحة لتبني تمكين المرأة كمدخل استراتيجي للحد من العزلة الاجتماعية وتعزيز المشاركة المجتمعية للمعنّفات أسرياً، من وجهة نظر الأخصائيات الاجتماعيات.

أهمية البحث:

أولاً: الأهمية النظرية

يضيف البحث إلى الرصيد المعرفي في مجالها من خلال النقاط الآتية:

- يتناول البحث فئة المرأة المعنّفة أسرياً، وهي فئة اجتماعية تتطلب مزيداً من الاهتمام وإلقاء الضوء عليها وبحث سُبُل تمكينها اجتماعياً، نظراً لحجم المشكلات والتحديات التي تواجهها على المستويين الأسري والمجتمعي.
- يطرح البحث استراتيجية التمكين كآلية محورية تلعب دوراً مهماً في تحسين الحياة الاجتماعية للمرأة المعنّفة، وتأكيد مكانتها كأحد ركائز التنمية المجتمعية التي يجب العمل على تمكينها وزيادة مشاركتها.
- قد يسد هذا البحث بعض النقص، في حدود اطلاع الباحثة، في الدراسات السابقة.
- يمثل البحث الحالي إضافة علمية، وتفتح آفاقاً جديدة لدراسة عديد من المتغيرات الاجتماعية والنفسية الأخرى لدى المعنّفات أسرياً.

ثانياً: الأهمية العملية

- لفت الانتباه إلى أهمية استراتيجية التمكين كأحد أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في الحد من العزلة الاجتماعية التي تعانيها المرأة المعنّفة أسرياً.
- تسليط الضوء على حق المرأة المعنّفة أسرياً في تلقي المساعدة المجتمعية والدعم اللازم.
- لفت انتباه صانعي القرار ومؤسسات الدعم لأهمية استحداث طرق وقائية وعلاجية فعالة لظاهرة العنف

الأسري ضد المرأة.

- قد يفيد نتائج البحث الحالي في وضع برامج إرشادية مستقبلية متخصصة تدعم تمكين المرأة المعنفة أسرياً.
- توعية المجتمع بأهمية تمكين المرأة المعنفة أسرياً من خلال استحداث العديد من البرامج المجتمعية الهادفة لتمكينها اجتماعياً، واقتصادياً، ونفسياً، وسياسياً.

التعريفات الإجرائية للمصطلحات

فيما يلي التعريفات الإجرائية التي اعتمدها البحث للمصطلحات الرئيسة:

المرأة المعنفة أسرياً:

هي المرأة التي تتعرض لأي شكل من أشكال الإيذاء: (الجسدي أو النفسي أو اللفظي أو الاقتصادي) من قِبل أحد أفراد أسرتها، مما يعيقها عن القيام بدورها الاجتماعي أو الأسري أو دورها في الحياة بشكل عام.

تمكين المرأة:

هو عملية شاملة ومنظمة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمرأة ودعم اندماجها اجتماعياً، وتسعى هذه العملية إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وضمان حصولها على كافة الخدمات، وإتاحة حرية المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المؤثرة في حياتها ومجتمعها.

العزلة الاجتماعية:

رغبة الفرد في الانطوائية والابتعاد عن الآخرين، وعدم التواصل أو التفاعل معهم، ويؤثر هذا السلوك سلباً على الشبكة الاجتماعية للفرد ويمنعه من القيام بدوره الاجتماعي بفعالية.

الاندماج المجتمعي:

توافق الفرد مع ثقافة وقيم وعادات وتقاليد المجتمع، وشعوره بقيمته كعضو فاعل ومُساهم في هذا المجتمع، وهذا يمكنه من القيام بدوره الاجتماعي بفعالية والاستفادة من كافة الخدمات والموارد المجتمعية المتاحة.

دراسات سابقة:

- 1- هدفت دراسة أفغان؛ محمد (2023) إلى تحديد اتجاهات المجتمع السعودي نحو تمكين المرأة السعودية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودراسة التحديات التي تواجهها، وبلغت عينة الدراسة (185) فرداً، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة، وأوضحت نتائج الدراسة أن اتجاهات العينة نحو التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي جاءت مرتفعة، وكانت الاتجاهات الأقل تُعزى للتمكين السياسي، وقد جاءت التحديات الاجتماعية أولاً، ثم الذاتية، ثم السياسية، ثم الاقتصادية، وأخيراً الإعلامية.
- 2- حاولت دراسة يوسف (2023) تعرّف مستوى كل من العزلة الاجتماعية وحماية الذات لدى عينة من المعنفات في الأسر المهجرة بمحافظة دمشق وريف دمشق بلغت (198) سيدة، مستخدمة مقياسي العزلة الاجتماعية وحماية الذات، وبيّنت النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة بين العزلة الاجتماعية ومستوى حماية

الذات، ولا تُوجد فروق ذات دلالة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، بينما وُجدت فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لصالح المعنفات اللواتي كنَّ (لا يقرأن ولا يكتبن).

3- عمدت دراسة عيد (2021) إلى تحديد أبعاد ومعوقات استراتيجية التمكين كآلية لمساعدة مراكز استضافة وتوجيه المرأة المعنفة على تحقيق أهدافها، وبلغت العينة (27) من العاملين بإدارة شؤون المرأة، وأعضاء مجلس إدارة جمعية المواساة الخيرية، والعاملين بمركز استضافة وتوجيه المرأة المعنفة، و(60) من النساء المعنفات، وأوضحت النتائج ارتفاع مستوى التمكين (النفسي، والصحي، والاجتماعي، والاقتصادي، والقانوني) وفقاً لاستجابات النساء المعنفات، كما جاء مستوى كل من تحقيق مراكز استضافة المرأة المعنفة لأهدافها وكذلك المعوقات مرتفعاً.

4- أما دراسة يوسف، فقد قامت بتحديد أسباب وأشكال العنف ضد المرأة والمشكلات المترتبة عليه، ثم تحديد دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الظاهرة، وبلغت العينة (23) من الأخصائين الاجتماعيين و(52) امرأة مُعنفّة، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب العنف ضد المرأة هي: تدني المستوى الاقتصادي للزوج، وضعف الوازع الديني، والنظرة الدونية للمرأة، وتمثلت أشكال العنف في العنف الجسدي والنفسي والجنسي، ويتسبب العنف للمرأة في مشكلات اجتماعية ونفسية وصحية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الأدوار للأخصائي الاجتماعي للتخفيف من مشكلات المرأة المعنفة.

5- وضعت دراسة أحمد (2019) رؤية مستقبلية مقترحة من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الجهود المجتمعية لتمكين المرأة المعنفة من الحصول على الخدمات الاجتماعية، وبلغت العينة (78) من النساء المعنفات و(27) من مسؤولي الجهود المجتمعية، واستخدمت الدراسة استبانتين (واحدة للمعنفات والأخرى للمسؤولين)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أن مستوى الخدمات الدفاعية جاء مرتفعاً وفق تقدير كل من المعنفات والمسؤولين، بينما جاء مستوى كل من الخدمات التدريبية والتوعوية والقانونية متوسطاً من وجهة نظر الفئتين، كما أن مستوى الجهود المجتمعية لتمكين المرأة المعنفة جاء متوسطاً، في حين جاء مستوى التحديات متوسطاً من وجهة نظر المعنفات، ومرتفعاً من وجهة نظر المسؤولين.

6- هدفت دراسة حراشة (2014) إلى التعرف على حجم العنف النفسي وطبيعة التواصل لدى عينة من الزوجات المعنفات بلغت (87) زوجة، وقد أشارت نتائجها إلى وجود مستويات متوسطة من العنف النفسي، ودرجة كبيرة من التواصل الإيجابي، ودرجة قليلة من التواصل السلبي لديهن، كما وجدت علاقة ارتباطية عكسية بين العنف النفسي والتواصل الإيجابي، بينما لا توجد فروق جوهرية في العلاقة الارتباطية بين العنف النفسي والتواصل تُعزى لمتغيري المستوى التعليمي والعمل.

7- تناولت دراسة (Trygged et al., 2013) الأنماط الاجتماعية والاقتصادية السائدة لدى النساء اللاتي تعرضن للعنف وتتراوح أعمارهن ما بين (18) و(64) عاماً، وباستخدام بيانات من السجلات الوطنية السويدية، قُورنت (6085) حالة من هذا النوع بعينة عشوائية من السكان شملت (55016) امرأة، وتبين

أن النساء اللاتي تعرضن للعنف كنَّ يعملن بأجر أقل، ويقل دخلهن، ويزداد لديهن خطر المطالبة بدعم الدخل المشروط، وقد أدى التعرض للعنف إلى عواقب اقتصادية سلبية طويلة المدى على النساء من جميع المستويات التعليمية، وهو ما يشير إلى أن العنف ضد المرأة يرتبط بانخفاض الدخل والإقصاء الاجتماعي، كسبب ونتيجة على حد سواء.

تعقيب:

- أوضحت الدراسات التي تم تناولها تعدد الآثار السلبية — النفسية والاجتماعية والاقتصادية — للعنف الأسري الموجه نحو المرأة، حيث أشارت تلك الدراسات إلى معاناة المرأة المعنفة من العزلة الاجتماعية وتدهور مستويات الصحة النفسية، وضعف التواصل والتفاعل الاجتماعي، إضافة إلى ضعف الثقة بالنفس، كما رصدت عدة دراسات المعوقات والتحديات التي تقف أمام تمكين المرأة المعنفة.
- أن البحث الحالي تفرد بدراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه استراتيجية التمكين في الحد من العزلة الاجتماعية وتحقيق الاندماج الاجتماعي للمرأة المعنفة أسريًا، وهو ما لم تتناوله أي من تلك الدراسات.
- أن نتائج هذه الدراسات دعمت توجه البحث الحالي، حيث إن زيادة أعداد المعنفات أسريًا وتعدد المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتعرضن لها أوجب البحث عن استراتيجية يمكن أن تساهم في مواجهة تلك المشكلات والحد من آثارها.
- وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسات في بلورة وصياغة المشكلة، كما تكونت لدى الباحثة خلفية نظرية جيدة وواضحة حول متغيرات البحث.

الإطار النظري لمتغيرات البحث:

المعنفات أسريًا:

يُقصد بالعنف ضد المرأة أي عمل أو تصرف عدائي مؤذٍ أو مهين، يُركب بأي وسيلة بحق المرأة لكونها امرأة، ويتم هذا العنف من خلال الخداع أو التهديد أو التحرش أو الإكراه أو العقاب، وإجبار المرأة على البغاء، أو إنكار وإهانة كرامتها الإنسانية وسلامتها الأخلاقية، أو التقليل من شأنها واحترامها لذاتها، أو الانتقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية (حراشنة، 2014، ص144).

وعرّفت يوسف (5) المرأة المعنفة بأنها المرأة التي تتعرض لأي نوع من أنواع الإيذاء أو الإساءة أو الضرر المقصود من زوجها، أو والدها، أو أي شخص في الأسرة.

ويرى بن دعيمة وبروكو (2017، ص73) أن العنف ضد المرأة هو أي فعل عنيف يلحق الأذى بالمرأة ويسبب لها أضرارًا مختلفة، مما يعيقها عن ممارسة حياتها بشكل جيد.

وترى الباحثة أن المرأة المعنفة أسريًا هي المرأة التي تتعرض لأي شكل من أشكال الإيذاء من أحد أفراد أسرتها، مما يعيقها عن القيام بدورها الاجتماعي أو الأسري أو دورها في الحياة بشكل عام.

العوامل المرتبطة بالعنف ضد المرأة:

أشارت عديد من الدراسات إلى ارتباط العنف ضد المرأة بعدد من العوامل المتشابكة، ويمكن الإشارة إليها كالتالي (ناصر، 2001)، (الدروبي، 1996)، (Sivayogan, & Subramaniam, 2001)، (الجبرين، 2005، ص82):

- **العوامل الاقتصادية:** يرتبط العنف ضد المرأة بانتشار الفقر والبطالة، وتدني مستوى دخل الأسرة، إلى جانب التبعية الاقتصادية التامة للمرأة واعتمادها الكلي على الزوج، وزيادة عدد الأطفال في الأسرة.
- **العوامل التربوية والثقافية:** يُعد تدني المستوى التعليمي والثقافي للرجال عاملاً رئيساً، إذ يرتبط بسيطرة المعتقدات التقليدية الذكورية والتوقعات المرتبطة بالزواج التي يتبناها الرجال والنساء على حد سواء، وتأني النظرة الدونية للمرأة في مقدمة أسباب العنف ضدها، وفي المقابل، قد يؤدي التعليم إلى تأخر سن الزواج وزيادة وعي المرأة بحقوقها وحرصها على تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يساعدها في رفض العنف بكل أشكاله.
- **العوامل الاجتماعية:** تشمل العوامل الاجتماعية الخلافات والصراعات الزوجية، وارتفاع عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون في منزل واحد (الأسرة الممتدة)، يضاف إلى ذلك التنشئة الاجتماعية النمطية للذكور والإناث، والتي تُعلي من شأن الرجل وتقلل من شأن المرأة، وتزيد من المعاملة التمييزية ضمن الأسرة لصالح الذكور، بالإضافة إلى النموذج الأبوي المتسلط داخل الأسرة.
- **العوامل النفسية:** ترتبط العوامل النفسية بعدم قدرة أفراد الأسرة على تحمل الضغوط النفسية والإحباطات، مع عدم الإحساس بالمسؤولية تجاه باقي أفراد الأسرة، كما أن اضطراب شخصية الرجل والشك بتصرفات أفراد الأسرة، وخاصة النساء، كلها عوامل ترتبط بالعنف الأسري ضد المرأة.
- **وسائل الاعلام:** والتي قد تسهم في نشر ثقافة العنف من خلال البرامج أو الأفلام والمسلسلات والألعاب الإلكترونية وغيرها، فقد تنتشر حالات العنف بالتقليد، كما أن عرض الجرععات الإعلامية الزائدة عن العنف قد يُبطل الحساسية تجاهه ويزيد من تقبله مجتمعيًا.

النظريات الاجتماعية المفسرة للعنف ضد المرأة:

النظرية البنائية الوظيفية:

ترى النظرية البنائية الوظيفية أن البناء الاجتماعي للأسرة هو الأساس في تنظيم الروابط الاجتماعية، وأن وجود أي خلل في النسق الأسري، قد يؤثر في أفراد الأسرة وعلاقتهم ببعضهم بعضًا، وينعكس ذلك أيضًا على المجتمع، وبالتالي فإن حدوث السلوك العنيف في الأسرة يكون بسبب خلل وظيفي في التفاعل بين أفراد الأسرة أو عدم التوافق فيما بينهم، فالأسرة هي مكونات تتفاعل مع بعضها عبر نظام موحد، وأن حدوث أي خلل في هذه التفاعلات قد يؤثر في أفراد الأسرة؛ فعلى سبيل المثال قيام الزوج بارتكاب سلوك عنيف تجاه زوجته نتيجة خلل في

التواصل بينهما، سيؤثر بدوره في بقية أفراد الأسرة، وقد يصبح العنف سلوكاً متعلماً مستمراً إن تم تكراره وتعزيزه (أبو جلمبو وعكروش، 2014، ص 117).

نظرية مصادر القوة:

تري هذه النظرية أن الرجل قد يلجأ للعنف ضد المرأة ليؤكد به هيمنته وسيطرته على المرأة في حال شعوره بالعجز، وأن العنف ضد المرأة هو سلوك مكتسب من الجماعة تؤيده وتقره للفرد، وكلما توافرت للفرد مصادر من القوة بشكل أكثر كلما قل ميله لاستخدام العنف (حراحشة، 2014، ص 145).

النظرية النسوية:

تهتم النظرية النسوية بمكانة المرأة وأدوارها في المجتمع وتفسر تبعية المرأة للرجل في ضوء سيطرته المطلقة على الموارد بحكم خصائصه البيولوجية، وترجع هذه النظرية العنف الواقع على المرأة إلى التوقعات التقليدية في النظام الاجتماعي السائد، والتي ترتبط بالتنوع الاجتماعي القائم على أساس عدم المساواة بين الجنسين، كم أن سيطرت الدور الذكوري يتيح للذكور استخدام العنف الجسدي والنفسي والاجتماعي والجنسي والعاطفي ضد المرأة، فعنف الرجال ضد النساء هو عبارة عن نسق متكامل أجزاؤه مع الدوافع والتأثيرات، وإساءة الرجل للمرأة لا تعدّ في نظر المجتمع مشكلة اجتماعية، وبالتالي فإن لجوء الرجال إلى العنف يعد استعراضاً لما يتمتعون به من قوة وسلطة ومكانه في المجتمع تفوق ما تتمتع به المرأة وهذا الوضع يعطي لكثير من لرجال انطباعاً مفاده أن من حقهم إساءة معاملة زوجاتهم، ومن ثم فإن هذه المعاملة السيئة تتطلب إعادة بناء علاقات القوة بين الرجال والنساء في المجتمع ككل (أبو جلمبو وعكروش، 2014)، (عبد العظيم، 2014).

تمكين المرأة:

يُعرّف بني هاني، والعوادة (2019، ص 1125) تمكين المرأة على أنه عملية منظمة وشاملة لإجراءات تحويلية وتغييرية، تسهم في إحداث تغير في الفكر السائد عن تبعية المرأة للرجل؛ ويتم ذلك من خلال استراتيجيات وسياسات ممنهجة للتنمية، تنطلق من العديد من الأنشطة والبرامج في مختلف المستويات المحلية والإقليمية. وترى أحمد (2019، ص 78) أنه يعني تفعيل دور المرأة من خلال تحسين أحوالها وأحوال أسرهما المعيشية في النواحي الصحية، والتعليمية، ومستوى الدخل، والمستوى الثقافي والسياسي، فتمكين المرأة المعنّفة تحديداً عملية محددة هدفها مواجهة الظلم والقهر الاجتماعي، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وضمان حصول المرأة المعنّفة على الخدمات الاجتماعية.

ويرى أبو جلمبو وعكروش (2024، ص 114) أن تمكين المرأة المعنّفة يعني امتلاكها القدرة على إحداث تغيير في شتى مجالات الحياة، ومنحها الحرية في المشاركة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجهها. وترى الباحثة أن تمكين المرأة المعنّفة هي عملية شاملة ومنظمة تهدف إلى تحسين أحوال المرأة المعيشية، وتدعم اندماجها اجتماعياً وتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية، وتضمن حصولها على كافة الخدمات الاجتماعية، وتتيح لها حرية المشاركة في صنع واتخاذ القرارات.

آليات التمكين:

- أوضحت عبد الجواد (2009، ص1777) أن تطبيق استراتيجية التمكين يتطلب تفعيل مجموعة من الآليات والتدابير العملية، وهي:
- 1- زيادة وعي النساء بذاتهن وحقوقهن، كخطوة أولى نحو التمكين الذاتي.
 - 2- تقديم القروض الصغيرة للنساء، لتعزيز استقلالهن المادي.
 - 3- إتاحة الفرص لهن لاستكمال تعليمهن، وتشجيع من ترغب في تجاوز مقررات محو الأمية، لرفع مستواهن المعرفي.
 - 4- توفير فرص للنساء للتعبير عن أنفسهن والمشاركة في الحياة العامة.
 - 5- تنمية مهارات وقدرات المرأة في مختلف المجالات: (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية)، ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع.
 - 6- توعية المجتمع بأهمية المرأة وأهمية تعليمها وتأهيلها لمهنة تساعد في الحياة، لضمان القبول والدعم المجتمعي للجهود التمكينية.

مجالات تمكين المرأة:

- يتخذ تمكين المرأة عدة مجالات متكاملة يمكن الإشارة إليها كالتالي (خرما وعيروط، 2032، ص521)، (قبوري، 2021، ص112):
- **التمكين الاجتماعي:** ويُقصد به المشاركة الإيجابية للمرأة في المجتمع ومساعدتها على ممارسة كل صلاحياتها والنهوض بوجودها وكيانها في المجتمع، وهذا يتطلب تعزيز دورها على مستوى الأسرة، حيث إن ضعف شخصية المرأة داخل الأسرة يحد من مشاركتها الاجتماعية ويؤثر سلبيًا على مساهمتها في الحياة العامة.
 - **التمكين الاقتصادي:** ويُقصد به تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية والاستفادة منها، من خلال طرق وآليات تعترف بقيمة مساهمتها وتحترم كرامتها، فالتمكين الاقتصادي للمرأة يعني تعزيز مشاركتها الاقتصادية في قوة العمل إنتاجًا واستهلاكًا.
 - **التمكين النفسي:** ويُقصد به تعزيز توكيد الذات لدى المرأة، وإزالة المعتقدات الخاطئة حول عدم قدرتها على التفكير المنطقي، والتأكيد على قدرتها على نفع الآخرين وخدمتهم لتحسين ظروف حياتهم.
 - **التمكين القانوني:** ويعني معرفة المرأة لحقوقها القانونية، وحصولها على الدعم المجتمعي لممارسة تلك الحقوق، كما يشجع التمكين القانوني على سن القوانين التي تدعم حقوق المرأة والدفاع عنها، وتصحيح أي انتهاك لتلك الحقوق.
 - **التمكين السياسي:** ويُقصد به دعم المشاركة السياسية للمرأة، وذلك من خلال زيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، والأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإقليمية والدولية.

العزلة الاجتماعية:

يرى (Steptoe et al, 2013) أن العزلة الاجتماعية تعني غياب العلاقات مع العائلة أو الأصدقاء أو حتى المجتمع ككل، حيث يشير ضعف الشبكة الاجتماعية للفرد إلى أنه معزول اجتماعيًا. ويوضح عبد المعطي (2001) أن العزلة الاجتماعية تعني الخوف الشديد للفرد من الاختلاط بالغرباء وخشيته من نظرة الآخرين له، مما يؤثر سلبيًا على دوره الاجتماعي وعلاقاته مع الآخرين. ويُعرف صالح وآخرون (2012، ص504) العزلة الاجتماعية بأنها انخفاض الروابط الاجتماعية في حياة الفرد نتيجة غياب العلاقات الاجتماعية الإيجابية لديه، وانفصاله عن القيم والمعايير السائدة في المجتمع، فيشعر بعدم جدوى التواصل والاندماج مع الآخرين، ويميل إلى السلوك الانفرادي المنسحب من أي تفاعل اجتماعي.

مظاهر العزلة الاجتماعية:

يمكن الإشارة لأهم مظاهر العزلة الاجتماعية من خلال النقاط التالية: (القمش والمعاينة، 2014)، (Holt- Lunstad et al, 2015).

- عدم ممارسة الفرد لنشاطاته المعتادة، وافتقاره للشعور بالراحة عند التواجد بين مجموعة من الأشخاص.
 - ميل الأفراد إلى قضاء أوقاتهم بمفردهم وتفضيل الأنشطة الفردية على الجماعية.
 - عدم الرغبة في التفاعل مع الآخرين والتمركز حول الذات وتجنب المبادرة والحديث مع الآخرين.
 - العجز عن تكوين شبكة علاقات اجتماعية مع الآخرين.
 - الشعور بالوحدة والفراغ النفسي والابتعاد عن الآخرين وعدم الانتماء للمجتمع.
 - عدم التعلق الانفعالي مع المحيطين، ويكون الفرد ضعيفًا اجتماعيًا ولديه خوف من التفاعل في المواقف الاجتماعية.
- الاندماج المجتمعي:**

يُعد الاندماج المجتمعي عملية محورية في تمكين الفرد والمجتمع، وتعددت تعاريفه: يُعرف أبو عزب (2021، ص47) الاندماج المجتمعي بأنه العملية التي يستطيع الفرد من خلالها التكيف مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، عبر الالتزام بقوانينها وقواعدها واستيعاب ثقافتها لتصبح جزءًا منه، ومن ثم يمارس دوره بفاعلية ضمن حدود المجتمع.

يرى (Kyle and Chick, 2004) أن الاندماج الاجتماعي يعني كل سلوك يعبر عن انتماء الفرد للآخرين، أي يضع الفرد نفسه معهم، أو في مكانتهم، أو يفضلهم على نفسه. وتشير شاش (2002، ص77) إلى أن الاندماج الاجتماعي هو تكيف الفرد بشكل مقصود وبطرق معينة مع وضع جديد، سواء كان هذا الوضع اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا أو مهنيًا.

أبعاد الاندماج الاجتماعي:

يتضمن الاندماج الاجتماعي بعدين أساسيين وفقًا لأبي عزب (2021، ص47):

- الاندماج المعياري القيمي: ويعني تبني الفرد لقيم ومعايير المجتمع التي تُمكنه من الاندماج والقبول للقيم والمعايير التي لها وظيفة التوجيه لسلوك الفرد الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار مكانة الفرد داخل الجماعة من خلال تفاعلاته ومشاركاته في مختلف الأنشطة الاجتماعية ويبرز هنا مفهومًا التنشئة الاجتماعية والرقابة الاجتماعية.
- الاندماج التفاعلي: ويعني جملة التفاعلات الاجتماعية التي يقوم بها الفرد، وخاصة علاقات التعاون المتبادلة، ويُعد هذا البعد بمثابة المقاييس لجملة من المفاهيم، منها الشبكة الاجتماعية والدعم الاجتماعي، في إطار القيم والمعايير التي يسير وفقها المجتمع والجماعة.

نوع ومنهج البحث:

ينتمي البحث الحالي إلى المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باعتباره أنسب المناهج ملائمة لموضوع البحث، الذي يساعد على التوصل إلى الأهداف والإجابة على التساؤلات التي تم وضعها، واعتمد البحث على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة للأخصائيات الاجتماعيات بالمؤسسات الحكومية والأهلية والخيرية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، باعتباره يتميز بقدرته على الحصول على أكبر كمية من البيانات والمعلومات في أقل وقت وجهد وتكلفة.

مجتمع وعينة البحث:

يتكوّن المجتمع من جميع الأخصائيات الاجتماعيات العاملات بالمؤسسات الحكومية والأهلية والخيرية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في عام (2025/1447م) والبالغ عددهن (137) حسب إحصائية المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، وتكوّنت عينة البحث من (52) أخصائية اجتماعية بتلك المؤسسات، وطُبّق عليهن الاستبانة بصورة إلكترونيًا، وبين جدول (1) توصيف أفراد عينة البحث وفقًا لمتغيراتها.

جدول (1) توصيف عينة البحث

عينة البحث		المتغيرات	
النسبة المئوية	التكرار		
0%	0	دون الجامعي	المؤهل العلمي
73.1%	38	جامعي	
26.9%	14	دراسات عليا	
100%	52	الإجمالي	
2.2%	9	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة في الخدمة الاجتماعية
40.4%	21	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	
42.3%	22	10 سنوات فأكثر	
100%	52	الإجمالي	
84.6%	44	حكومي	جهة العمل
15.4%	8	أهلي	
100%	52	الإجمالي	

أداة جمع البيانات:

هدفت الاستبانة إلى الكشف عن مدى إسهام استراتيجية التمكين في الحد من العزلة الاجتماعية وفي تعزيز الاندماج المجتمعي للمعنّفات أسرياً بالملكة العربية السعودية، وتحديد التحديات التي تواجه تطبيق تلك الاستراتيجية، وأخذ آراء الأخصائيات الاجتماعيات حول أبرز التصورات المقترحة لتبني تمكين المرأة كمدخل استراتيجي للحد من العزلة الاجتماعية وتعزيز المشاركة المجتمعية للمعنّفات أسرياً، حيث تمت مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة مثل: (الحارثي والسهمي؛ أبوجلمبو وعكروش؛ قاسم؛ العطية وخلف؛ عيد؛ السيد)، وعليه تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة والتي تضمنت أربعة محاور مكونة من (41) فقرة، المحور الأول (10) فقرات والمحور الثاني (9) فقرات والمحور الثالث (11) فقرة والمحور الرابع (11) فقرة.

الصدق والثبات:

- تم حساب صدق المحكمين بعرض الإستبانة في صورتها الأولية على (10) من المُحكِّمين في الخدمة الاجتماعية بالإضافة إلى (12) أخصائيات اجتماعية؛ وقد أُجريت التَّغْدِيلَات اللازمة التي أُجمع عليها المُحكِّمون بنسبة أكثر من (85%)، وبذلك أصبحت الإستبانة في صورتها النهائية مُكوَّنة من (41) فقرة، ثم تم حساب صدق الاتساق الداخلي بين درجة كل محور من محاور الإستبانة، والدرجة الكلية له على عينة استطلاعية قدرها (15) أخصائية اجتماعية، وتبيَّن أنَّ معاملات الارتباط وَقَعَتْ في الفترة المُعلَّقة (-0.434 - 0.730)؛ وجميع معاملات الارتباط دالَّة إحصائيًّا عند مستوى (0.05؛ 0.01)؛ مما يُشيرُ إلى صدق مقبول للاستبانة بِمَحَاوِرِهَا، مع الحاجة إلى تحسين بعض فقراتها
- أما ثبات الاستبانة: فتم حسابه باستخدام "معادلة ألفا كرونباخ" وتبين أن جميع معاملات ثبات الاستبانة بمحاورها جاءت دالة عند مستوى (0.01) فقد تراوحت ما بين (0.790) و(0.901)، وأن معامل الثبات للاستبانة ككل = (0.803)؛ مما يشير إلى أن الاستبانة ذو ثبات عالٍ.

المعاملات الإحصائية المستخدمة:

باستخدام برنامج "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss" تم اللجوء إلى المعاملات الإحصائية التالية:

- معامل الارتباط لحساب صدق الاتساق الداخلي.
- معامل ألفا كرونباخ لحساب الثبات.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة.
- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- الرتب.

نتائج البحث وتفسيرها:

السؤال الأول: كيف تسهم استراتيجية التمكين في الحد من العزلة الاجتماعية للمعنقات أسرياً بالملكة العربية السعودية؟

جدول (2)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب التنازلي لآراء عينة البحث حول عبارات السؤال الأول (ن=52)

الدور	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
توفير قنوات اتصال رسمية وغير رسمية بين المرأة المعنقة والمؤسسات الحكومية والأهلية التي تقدم خدمات اجتماعية ودعمًا نفسيًا واستشارات قانونية.	2.85	0.36	1	مرتفعة
تنظيم لقاءات دورية تجمع بين المرأة المعنقة وأفراد المجتمع المحلي من مختلف الفئات العمرية، بهدف تعزيز تفاعلها معهم.	2.85	0.41	2	مرتفعة
إتاحة الفرصة أمام المرأة المعنقة للمشاركة في الأنشطة المجتمعية الرسمية.	2.83	0.38	3	مرتفعة
توفير جلسات دعم نفسي جماعي تساعد المرأة المعنقة على التعبير عن مشاعرها ومشاركة تجاربها مع نساء أخريات مررن بظروف مشابهة.	2.83	0.38	3	مرتفعة
إعداد برامج تأهيلية خاصة بالمرأة المعنقة تركز على إعادة دمجها في بيئتها الأسرية والاجتماعية وإعادة بناء علاقاتها مع المحيطين بها.	2.83	0.38	3	مرتفعة
إدماج المرأة المعنقة في الأعمال التطوعية المختلفة التي تقدم خدمات إنسانية أو بيئية أو اجتماعية داخل المجتمع المحلي.	2.77	0.43	4	مرتفعة
مشاركة المرأة المعنقة في الأنشطة الاجتماعية غير الرسمية كاللقاءات الودية، والرحلات الترفيهية، والمبادرات الأهلية داخل المجتمع المحلي.	2.77	0.43	4	مرتفعة
إعداد برامج إرشادية وتوعوية متخصصة تهدف إلى تمكين المرأة المعنقة من بناء شبكات دعم اجتماعي متنوعة تشمل الأسرة والأصدقاء وزميلات العمل والمجتمع.	2.75	0.44	5	مرتفعة
إعداد برامج تثقيفية وتدريبية متواصلة تهتم بتوعية المرأة المعنقة بطرق التعامل مع مشاعر العزلة الاجتماعية وإيجاد بدائل للتفاعل الإيجابي مع الآخرين لتنمية ثقتها بنفسها.	2.75	0.44	5	مرتفعة
إتاحة فرص للمرأة المعنقة للتواصل الإلكتروني مع جهات الدعم المختلفة بما يوفر بيئة آمنة وسرية للتفاعل وتلقي المساعدة.	2.75	0.44	5	مرتفعة
المتوسط والانحراف المعياري العام	2.79	0.49		مرتفعة

أظهرت نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور تراوحت بين (2.85-2.75)، حيث جاءت عبارة توفير قنوات اتصال رسيمة وغير رسيمة بين المرأة المعنقة والمؤسسات الحكومية والأهلية في الترتيب الأول، ويُشير ذلك إلى أن قنوات الاتصال المؤسسية تُعد أكثر العناصر فاعلية في الحد من العزلة الاجتماعية للمعنقات، وهو ما تفسره الباحثة بالاستناد إلى نظرية النظم (Bronfenbrenner) التي ترى الفرد جزءاً من شبكة علاقات متداخلة ومتعددة المستويات، مما يجعل بناء قنوات اتصال موثوقة بين المرأة والمؤسسات عنصراً حاسماً لكسر العزلة واستعادة الإحساس بالدعم، ويعزّز ذلك واقع تعامل الأخصائيات اللواتي يلحظن ميدانياً أن مجرد القدرة على الوصول لجهات الدعم يمثل الخطوة الأولى للشعور بالأمان وإدراك أن هناك بدائل واقعية للعنف الأسري، وقد دعمت الدراسات ذلك، مثل (عيد) التي بينت أن التواصل المباشر مع مراكز الحماية يعزز الأمان ويخفّض مستويات الانسحاب، و(أحمد) التي أشارت إلى أن تنسيق قنوات الدعم المؤسسي يرفع من معدلات إعادة إدماج النساء، إضافةً إلى تأكيد (Narayana and Ahamad) على مركزية آليات التواصل في إستراتيجيات التمكين الاجتماعي.

وفي المقابل، جاءت عبارة إتاحة فرص للتواصل الإلكتروني مع جهات الدعم في الترتيب الأخير رغم حداثة، مما يشير إلى محدودية الثقة في القنوات الرقمية في سياقات العنف الأسري، وتفسر الباحثة ذلك وفق نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام (Ball-Rokeach and DeFleur) التي تربط فعالية الوسائط الرقمية بدرجة الثقة والمصادقية والمهارات التقنية؛ إذ تخشى كثير من المعنقات اكتشاف المعنّف لعمليات التواصل، خاصة في ظل الرقابة على الأجهزة، مما يجعل القنوات الإلكترونية أقل أماناً مقارنة بالتواصل المباشر، كما أشارت (عكيبة) إلى أن ضعف الوعي بالأمن السيبراني يُقلّل من استخدام المنصات الإلكترونية للدعم، بينما تؤكد نظرية التمكين (Zimmerman) أن الشعور بالسيطرة شرط أساسي للتمكين، وهو ما لا توفره الوسائل الإلكترونية حين تُثير الخوف أو تعرّض المرأة لمخاطر إضافية، وتبرز الباحثة عوامل واقعية أخرى، مثل عدم امتلاك بعض النساء لهواتف ذكية، أو خضوعها لرقابة أسرية، أو ضعف المهارات الرقمية، وهو ما تدعمه دراسة (شلي وأخرون) التي أوضحت أن انخفاض الكفاءة الرقمية يُعيق فاعلية الدعم عبر الإنترنت، كما ترى الأخصائيات أن التطبيقات الرقمية لا تزال في طور التطوير، وتفتقر إلى انتشار ميداني واسع، وأن التواصل الإلكتروني يظل أقل دقة واحتواءً من المقابلة المباشرة، وهو ما أكدته (العطية وخلف) بضرورة وجود بنية حماية متكاملة لنجاح التواصل الإلكتروني.

وتستخلص الباحثة أن انخفاض الموافقة على العبارة الأخيرة لا يعني رفض التمكين الرقمي، بل يشير إلى عدم جاهزية البيئة الاجتماعية والنفسية والتقنية لاستخدامه بفاعلية، مما يجعل التواصل الإلكتروني خياراً مساعداً لا أساسياً في المرحلة الراهنة.

أما المتوسط العام للمحور (2.79) فقد دلّ على درجة موافقة مرتفعة حول فعالية الاستراتيجية، وهو ما يتسق مع نظرية التمكين (Zimmerman) التي تفترض تحسن جودة الحياة حين تتوفر السيطرة على القرارات والموارد، ومع نظرية رأس المال الاجتماعي (Putnam) التي ترى أن الروابط الشبكية تقلل الانسحاب

الاجتماعي، وتُعزّز هذه النتائج التوجهات الوطنية ورؤية 2030 التي رسخت ثقة الأخصائيات بفاعلية التمكين المؤسسي والتقني في الحد من العزلة الاجتماعية للنساء المعنّفات

السؤال الثاني: كيف تسهم استراتيجيات التمكين في تعزيز الاندماج المجتمعي للمعنّفات أسرياً بالملكة العربية السعودية؟

جدول (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب التنازلي لآراء عينة البحث حول عبارات السؤال الثاني (ن=52)

الدرجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط	الدور
مرتفعة	0.32	2.88	إتاحة المجال أمام المرأة المعنّفة للمشاركة في الأنشطة الشبابية والنسائية التي تنظمها الجمعيات الرسمية والأهلية.
مرتفعة	0.34	2.87	إشراك المرأة المعنّفة في الأنشطة الثقافية والفنية كالمعارض، والعروض المسرحية، والفعاليات الأدبية التي ينظمها المجتمع المحلي.
مرتفعة	0.36	2.85	إشراك المرأة المعنّفة في المجالس الخلية والمنشآت الحوارية ومجموعات النقاش المجتمعية التي تتيح لها التعبير عن آرائها والمساهمة في صناعة القرارات الخلية ومناقشة قضاياها.
مرتفعة	0.38	2.83	تنظيم حملات توعية مجتمعية وورش عمل تثقيفية تُهدف إلى تعريفها بحقوقها وواجباتها المجتمعية ولتشجيع التفاعل الإيجابي مع المرأة المعنّفة وإبراز أهمية مشاركتها الاجتماعية.
مرتفعة	0.38	2.83	تهيئة بيئات عمل ملائمة تراعي ظروف المرأة المعنّفة من خلال أنظمة مرنة في ساعات العمل ودعم خدمات الرعاية الأسرية.
مرتفعة	0.38	2.83	إتاحة فرص تعليمية متنوعة للمرأة المعنّفة مثل برامج محو الأمية والدورات التدريبية والبرامج الجامعية لاستكمال مسيرتها التعليمية.
مرتفعة	0.40	2.81	إشراك المرأة المعنّفة في المبادرات الوطنية الكبرى التي تهتم بالتنمية الاجتماعية والمشاريع المجتمعية التي تعكس المشاركة الفاعلة.
مرتفعة	0.40	2.81	توفير برامج تدريب مهني متخصصة تُعد المرأة المعنّفة للانخراط في سوق العمل بمختلف قطاعاته.
مرتفعة	0.41	2.79	دعم المرأة المعنّفة للانضمام إلى الجمعيات المهنية والنقابات التي تسهم في تعزيز اندماجها المهني والاجتماعي.
مرتفعة	0.37	2.83	المتوسط والانحراف المعياري العام

يتضح من نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثاني تراوحت بين (2.79-2.88)، حيث جاءت عبارة إتاحة المجال أمام المرأة المعنّفة للمشاركة في الأنشطة الشبابية والنسائية في الترتيب الأول، مما يعكس

إدراك الأخصائيات لأهمية المشاركة الاجتماعية المنظّمة في إعادة دمج المرأة المعنّفة داخل المجتمع، فهذه الأنشطة تُوفّر بيئة آمنة للتفاعل، وتكسر دائرة العزلة، وتُعِيد بناء الثقة بالذات والانتماء، ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية التفاعل الرمزي (مولى والمحمداوي) التي تؤكد أن الهوية تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي، وأن الأنشطة المجتمعية تساعد المرأة على تجاوز وصمة "الضحية"، كما يدعم نموذج التعافي الاجتماعي (Mericle et al.) هذا التوجه، حيث يبين أن التفاعل الجمعي يُسرّع عملية التعافي والاندماج، وقد اتفقت مع هذه النتيجة دراسات مثل (بدوي) و(قاسم) اللتين أوضحتا دور الأنشطة الاجتماعية وبرامج الجمعيات في إعادة بناء الثقة ودعم الاندماج.

وفي المقابل، جاءت عبارة دعم انضمام المرأة المعنّفة للجمعيات المهنية والنقابات في الترتيب الأخير، ليس رفضاً لها، بل لكونها أقل واقعية في سياق المعنّفات اللاتي يواجهن عادة تحديات نفسية واقتصادية تجعل المشاركة المهنية الرسمية صعبة، وتُفسّر الباحثة ذلك وفق نظرية ماسلو (Maslow) التي توضح أن الانضمام إلى الكيانات المهنية يمثل مستوى متقدماً من الحاجة إلى "تحقيق الذات"، بينما تحتاج المرأة المعنّفة أولاً إلى تجاوز حاجات الأمان والدعم، كما توضح نظرية النظم (Bronfenbrenner) أن الاندماج المهني يتطلب دعماً متعدد المستويات قد لا يتوفر لكل الحالات، وتتفق هذه النتيجة مع (2020) التي أكدت أن العودة للنشاط المهني تحتاج فترات ممتدة من التأهيل النفسي والاجتماعي، إضافة إلى الحاجة لبناء بيئة مهنية حاضنة تراعي هشاشة المرحلة الانتقالية التي تمر بها المرأة بعد التعرض للعنف، وهو ما تحدده الأخصائيات بوضوح في الممارسة الميدانية.

وقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.83)، مما يعكس موافقة مرتفعة على دور استراتيجية التمكين في تعزيز الاندماج المجتمعي للنساء المعنّفات، ويُفسّر هذا الارتفاع بارتباطه بنظرية التمكين (Zimmerman) التي ترى أن التمكين يتحقق بمنح الفئات الهشة القدرة على التحكم في قراراتها ومواردها، مما يعزز الثقة بالذات والانتماء. كما يتسق مع نظرية رأس المال الاجتماعي (Putnam) التي تربط العلاقات الاجتماعية وشبكات الدعم بزيادة المشاركة المدنية والاندماج، وترتبط هذه النتائج بالتحويلات الجارية في المملكة ضمن رؤية 2030، التي عززت تمكين المرأة وفتحت مجالات واسعة للاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وقد دعمت هذه النتيجة دراسات مثل (الحارثي والسهمي) التي رصدت أثر برامج التمكين في رفع معدلات المشاركة الاجتماعية، و(أبوجلمبو وعكروش) اللتين أكدت أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي يُعيد بناء شبكات الدعم ويُحسن قدرة النساء المعنّفات على الاندماج، مما يعزز الثقة المهنية والمجتمعية لدى الأخصائيات في فاعلية هذه البرامج

السؤال الثالث: ما التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجية التمكين في الحد من العزلة الاجتماعية وتعزيز الاندماج المجتمعي للمعنّفات أسرياً بالمملكة العربية السعودية؟

بوضوح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب التنازلي لآراء عينة البحث حول عبارات السؤال الثالث (ن=52)

التحديات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
محدودية البرامج التدريبية المتخصصة للعاملين في مجالات الخدمة الاجتماعية ذات العلاقة بتمكين المرأة المعنقة.	2.96	0.19	1	مرتفعة
صعوبة وصول بعض النساء المعنقات في المناطق النائية أو الريفية إلى الخدمات والبرامج المخصصة للتمكين.	2.90	0.30	2	مرتفعة
ضعف كفاءة بعض الكوادر البشرية العاملة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية مما يحد من جودة الخدمات المقدمة للمرأة المعنقة.	2.88	0.32	3	مرتفعة
قلة الفرص المتاحة أمام المرأة المعنقة للاستفادة من الموارد المتوفرة بسبب صعوبات إدارية أو اجتماعية.	2.87	0.34	4	مرتفعة
قلة عدد المراكز والمؤسسات المتخصصة في تقديم خدمات متكاملة للمرأة المعنقة تشمل الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني.	2.87	0.34	4	مرتفعة
غياب أنظمة متابعة دقيقة أو أدوات تقييم شاملة لقياس فاعلية البرامج المقدمة للمرأة المعنقة.	2.85	0.36	5	مرتفعة
بروز مواقف اجتماعية رافضة أو متحفظة تجاه فكرة تمكين المرأة المعنقة ومشاركتها المجتمعية.	2.85	0.41	6	مرتفعة
محدودية الموارد المالية المخصصة للمشروعات والبرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة المعنقة.	2.85	0.41	6	مرتفعة
وجود قصور في بعض التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة المعنقة وعدم وضوح آليات تطبيقها.	2.85	0.41	6	مرتفعة
محدودية حملات التوعية المجتمعية التي تستهدف تغيير الصورة النمطية السلبية عن المرأة المعنقة.	2.83	0.43	7	مرتفعة
ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية فيما يتعلق بتقديم خدمات الدعم للمرأة المعنقة.	2.79	0.46	8	مرتفعة
المتوسط والانحراف المعياري العام	2.86	0.36		مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثالث تراوحت بين (2.96-2.79)، وجاءت عبارة محدودية البرامج التدريبية المتخصصة للعاملين في الخدمة الاجتماعية ذات العلاقة بتمكين المرأة المعنقة في الترتيب الأول، وتُشير هذه النتيجة إلى أن الأخصائيات يَعتَبِرْنَ ضعف التأهيل المهني العائق الأكبر أمام

نجاح استراتيجية التمكين، إذ إن العاملين الاجتماعيين يمثلون الجسر بين السياسات والواقع، وعندما لا يتلقون تدريبًا متخصصًا نفسيًا واجتماعيًا وقانونيًا وتكينيًا، يبقى تطبيق الاستراتيجيات جزئيًا أو شكليًا، ومن المنظور النظري، يمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الكفاءة الذاتية (Van and Shortridge-Baggett) التي ترى أن قدرة الأخصائي على إدارة المواقف المعقدة تعتمد على ثقته بمهاراته، وأن ضعف التدريب يقلل من فاعلية تدخله المهني، كما تفسره نظرية رأس المال البشري (Wuttaphan) التي تؤكد أن الاستثمار في تدريب الكوادر ينعكس مباشرة على جودة الخدمات الاجتماعية، وأن محدودية التدريب تؤدي إلى محدودية الأثر التنفيذي مهما بلغت جودة السياسات الرسمية.

وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى لأنها تَمَسُّ البنية المهنية الأساسية للتمكين، فغياب التدريب المتخصص يجعل مخرجات العمل الاجتماعي ضعيفة، ولا تزال الدورات المتاحة محدودة من حيث العدد والمحتوى والتركيز العملي، وغالبًا تقتصر على معارف عامة دون مهارات تطبيقية للتعامل مع قضايا العنف المركبة، كما أن كثيرًا من الأخصائيات يدخلن المجال من تخصصات غير مرتبطة بالعنف الأسري دون تدريب تأهيلي، إضافة إلى غياب خطط تدريب مستدامة، واعتماد بعض البرامج على نماذج غريبة غير ملائمة للسياق السعودي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (السيد) التي أشارت إلى أن محدودية التدريب المتخصص من أبرز معوقات تمكين النساء المعنقات، كما دعمتها دراسات ميدانية حديثة أظهرت ضعف التكامل بين التدريب والممارسة الفعلية في مؤسسات الحماية.

وفي المقابل، جاءت عبارة ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تقديم خدمات الدعم للمرأة المعنقة في الترتيب الأخير، وهو ما يعكس تحسُّنًا تدريجيًا في هذا الجانب، لا غيبًا لأهميته، فمع رؤية السعودية 2030، ظهرت شراكات فاعلة بين الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية، مثل الربط الإلكتروني بين وحدات الحماية والجمعيات، وتشكيل لجان مشتركة لمتابعة الحالات، وظهور جمعيات متخصصة مثل "وعي" و"وفاء" تعمل ضمن منظومة تكاملية، ويُفسَّر هذا التحسن في ضوء نظرية الحوكمة التعاونية (Chris and Alison) التي ترى أن التنسيق المؤسسي يتطور عبر بناء الثقة وتبادل المعلومات، ووفق نظرية رأس المال الاجتماعي (Putnam) التي تشير إلى أن التعاون يتعزز مع تراكم الخبرات والعلاقات، مما يُقلِّل من الفجوات الإدارية التي كانت تُعطل الاستجابة للحالات سابقًا.

وقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.86)، مما يعكس موافقة مرتفعة تُشير إلى إدراك الأخصائيات وجود تحديات حقيقية تُعيق تطبيق استراتيجية التمكين رغم الجهود الوطنية الداعمة، ويمكن تفسير ذلك عبر نظرية النظم (Bronfenbrenner) التي تؤكد أن نجاح التمكين يعتمد على تكامل المستويات الفردية والمؤسسية والاجتماعية، وأي ضعف في مستوى واحد يؤثر على النظام بأكمله، كما يتسق مع نظرية التمكين (Zimmerman) التي ترى أن التمكين لا يتحقق بالموارد وحدها، بل ببناء القدرات المهنية والبيئية اللازمة لتفعيلها، وتشير هذه النتائج إلى أن الأخصائيات يدركن أن التمكين الحقيقي يتطلب تطوير منظومة التدريب والتنسيق والدعم المؤسسي، وأن التحديات المهنية والثقافية والإدارية لا تزال تؤثر على فاعلية تطبيق الاستراتيجية في دعم النساء المعنقات وتعزيز اندماجهن المجتمعي، مما يستدعي برامج تطوير نوعية تُحقق نقلة في مستوى الكفاءات وممارسات الحماية.

السؤال الرابع: ما التصورات المقترحة لتبني تمكين المرأة كمدخل استراتيجي للحد من العزلة الاجتماعية ولتعزيز المشاركة المجتمعية للمعنفات أسرياً بالمملكة العربية السعودية؟

جدول (5)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب التنازلي لآراء عينة البحث حول عبارات السؤال الرابع (ن=52)

التصورات المقترحة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
تقديم منح دراسية موجهة للمرأة المُعْتَفَّة تمكّنها من استكمال تعليمها الأكاديمي أو المهني.	3.00	0.00	1	مرتفعة
إنشاء منصات إلكترونية تقدم خدمات استشارية وتوعوية وتدريبية عن بُعد للمرأة المُعْتَفَّة بما يضمن وصولها بسهولة إلى الموارد المتاحة.	3.00	0.00	1	مرتفعة
إنشاء مراكز متخصصة على المستوى الوطني تقيم بدعم وتمكين المرأة المُعْتَفَّة من خلال تقديم خدمات متكاملة في مجالات التعليم والتدريب والدعم النفسي.	3.00	0.00	1	مرتفعة
استحداث برامج تدريبية رقمية تفاعلية عبر تطبيقات الهواتف الذكية تُمكن المرأة المُعْتَفَّة من التعلم الذاتي واكتساب المهارات.	3.00	0.00	1	مرتفعة
وضع خطط وطنية شاملة تحدد الأهداف والإجراءات التنفيذية الخاصة بتمكين المرأة المُعْتَفَّة على المستويات التعليمية والاجتماعية والمهنية.	3.00	0.00	1	مرتفعة
تطوير شراكات مستدامة بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات المجتمعية لتقديم برامج متخصصة لدعم المرأة المُعْتَفَّة.	3.00	0.00	1	مرتفعة
تصميم مبادرات تمويل صغيرة تدعم مشروعات رائدة تقودها المرأة المُعْتَفَّة بما يعزز استقلاليتها الاقتصادية ويشجع اندماجها.	3.00	0.00	1	مرتفعة
إدراج موضوعات التمكين ومفاهيم العدالة الاجتماعية ضمن المناهج الدراسية والبرامج الجامعية لترسيخها لدى الأجيال الجديدة.	2.98	0.14	2	مرتفعة
تنفيذ حملات إعلامية وطنية تُركز على نشر الوعي المجتمعي بقضايا المرأة المُعْتَفَّة وأهمية تبني برامج تمكينها.	2.98	0.14	2	مرتفعة
تفعيل دور المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية في نشر ثقافة دعم المرأة المُعْتَفَّة وتشجيع المجتمع على قبولها.	2.98	0.14	2	مرتفعة
تطوير آليات متابعة مستمرة تقيم برصد مستوى تقدم البرامج والسياسات الموجهة نحو تمكين المرأة المُعْتَفَّة.	2.98	0.14	2	مرتفعة
المتوسط والانحراف المعياري العام	2.99	0.05		مرتفعة

يتضح من نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور الرابع، بلغ (2.99) بانحراف معياري (0.05)، وهو ما يعكس مستوى موافقة مرتفعاً على التصورات المطروحة، وتشير هذه النتيجة إلى اقتناع مهني بأن التمكين يمثل مدخلاً واقعياً وعملياً لمعالجة مشكلات العنف الأسري والعزلة الاجتماعية.

وقد أظهرت النتائج تركيزاً واضحاً على التعليم والمنح الدراسية باعتبارها آلية مركزية لإعادة بناء حياة المرأة المعنقة؛ إذ يُنظر إلى التعليم الأكاديمي والمهني كرافعة تمكينية رئيسة تسهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتسهيل الدخول إلى سوق العمل، بما يقلل اعتماد المرأة على بيئة العنف ويعزز فرص اندماجها ضمن شبكات الدعم المجتمعي، كما يُعدّ التعليم في السياق السعودي أداة اندماج اجتماعي مهمّة، إذ يفتح مسارات مهنية كانت أقل إتاحة في السابق ويسهم في تحقيق مشاركة اجتماعية أوسع، وتمثل هذه الحلول التعليمية مساراً يمكن قياس أثره بسهولة من خلال النتائج الفردية المباشرة، ما يجعلها أكثر قبولاً من التصورات ذات الطابع الإداري البحث.

وفي المقابل، برزت بعض التصورات ذات البعد المؤسسي -مثل تطوير آليات المتابعة- بدرجة موافقة أقل نسبياً، وهو ما تُرجعه الباحثة إلى أن الممارسات الإدارية المجردة تُعدّ أقل قرباً من الاحتياجات اليومية للمعنقات، إضافة إلى محدودية الموارد البشرية والمالية المخصصة للتقويم، مما يجعل الأخصائيات يوجّهن اهتمامهن نحو التدخلات الميدانية المباشرة الأكثر تأثيراً، كما أن الطابع المؤسسي لهذه الآليات قد يقلل ارتباطها بالواقع العملي الذي تعايشه الأخصائيات مع الحالات.

وتكشف المقارنة بين نتائج محور التحديات ومحور التصورات عن ارتباط وثيق بين الجانبين؛ إذ أبرزت الأخصائيات في التحديات محدودية تدريب العاملين في الخدمة الاجتماعية كأحد أهم العوائق أمام تفعيل التمكين، وفي المقابل جاءت التصورات المعتمدة على التعليم والمعرفة لتعكس قناعة بأن معالجة فجوة الكفاءة تبدأ بتمكين مزدوج: تمكين الأخصائيات بالمهارات المهنية، وتمكين المعنقات بالفرص التعليمية والمهنية، هذا الاتساق يؤكد وجود وعي مهني متقدم يرى التمكين عملية تحول اجتماعي وليس مجرد تدخل مرحلي.

وتعزو الباحثة ارتفاع مستوى الموافقة العام إلى تنامي الوعي الوطني والمؤسسي بأهمية تمكين المرأة في ضوء رؤية المملكة 2030، وإلى خبرة الأخصائيات الميدانية التي أكدت لمن أن تجاوز العزلة الاجتماعية لا يتحقق بالدعم الوفي، بل عبر مسارات طويلة المدى تضمن استقلال المرأة وقدرتها على المشاركة المجتمعية، وتتسق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسات (أبوجلمبو وعكروش؛ قاسم؛ يوسف؛ أحمد)، التي أوصت بمجموعة من الآليات الداعمة لزيادة فرص التمكين وتقليل التحديات التي تواجه المرأة المعنقة.

توصيات البحث:

- 1- تطبّق الأخصائيات الاجتماعيات لتُمَوِّدَ تقييم شامل عند استقبال الحالات، يتضمن قياس مستوى العزلة الاجتماعية والتعرّف على عوامل الانسحاب المجتمعي ودرجة جاهزية المرأة للتمكين، لتصميم خطط تدخل فردية وجماعية.
- 2- تُنْفِذُ وزارة الإعلام بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والجمعيات النسائية حملات توعوية إعلامية رَقْمِيَّة مُوسَّعة لتقليل الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالنساء المعنقات.
- 3- تُوفِّرُ قُرُوضُ مُيسَّرة، ومبادرات تدريب رِيَادِيَّةٍ، وحاضنات مشروعات صغيرة للمعنقات سواء من القطاع

- الخاص أو صندوق تنمية الموارد البشرية؛ مع تخصيص برامج جاهزة تراعي خلفياتهن المختلفة
- 4- قيام المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية بالتنسيق مع الجمعيات المتخصصة بتطبيق برامج دعم نفسي اجتماعي طويلة المدى، لضمان الاستقرار الانفعالي.
- 5- تأييد منظومة تعاون بين وزارة الموارد البشرية مع الجمعيات الخيرية والجامعات لتفعيل شراكات مجتمعية توفر فرصاً للتدريب التطوعي والمبادرات الاجتماعية، بما يعزز مشاركة المعنقات في الأنشطة العامة
- 6- إغتماد مجلس شؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية إطاراً وطنياً شاملاً ومؤخداً يستند إلى التمكين كمدخل استراتيجي لمعالجة قضايا العنف الأسري والحد من آثاره.
- 7- تنفيذ وزارة الموارد البشرية وهيئة الحكومة الرقمية منصة إلكترونية موحدة لتمكين المتابعة الدقيقة لمسار كل حالة من المعنقات، حتى اكتمال اندماجها في المجتمع.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أبو جلمبو، د. وعكروش، ل. (2024). دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المعنقة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان. *مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 51(4)، 112-128.
- أبو عزب، ي. (2021). السلامة المهنية وعلاقتها بالدافعية للإنجاز والاندماج الاجتماعي لدى المرضين خلال جائحة كورونا. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أحمد، ه. (2019). الجهود المجتمعية لتمكين المرأة المعنقة من حصولها على الخدمات الاجتماعية. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، 2(62)، 67-115.
- أفغاني، أ.، ومحمد، س. (2023). تمكين المرأة السعودية والتنمية المستدامة: دراسة للاتجاهات والتحديات. *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، 32(32)، 183-245.
- بن دعيمة، ل.، وبركو، م. (2017). القلق النفسي لدى النساء المعنقات. *عالم التربية*، 3(60)، 68-82.
- بن عوالي، ع. والدادوي، ع. (2018). العنف ضد المرأة دراسة تحليلية للمواد المضافة في قانون العقوبات الجزائري. *مجلة الحضارة الإسلامية*، 19(1)، 319-342.
- بنى هاني، م.، والعواودة، أ. (2019). دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في التمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة ميدانية في مناطق جيوب الفقر في الأردن. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية*، 33(7)، 1123-1154.
- بدوي، عبد الرحمن عبدالله. (2017). العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي: "دراسة ميدانية على النساء المعنقات في مدينة الرياض". *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (173)*، ج 1، 447-499.

- التميمي، عماد محمد رضا علي والعزب، سليم اسعاف والخرابشة، عبد الكريم عودة الله محمد. (2023). أثر الوسم الاجتماعي في العود للجريمة: دراسة مقارنة بين نظريات علماء الاجتماع والفقهاء الإسلاميين. مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد(26)، ج2، 1581-1602.
- الجبرين، ع. (2005). العنف الأسري خلال مراحل الحياة. ط1، المملكة العربية السعودية: مؤسسة الملك خالد الخيرية.
- الحارثي، خديجة حجر محمد والسهيبي، خضران عبدالله. (2025). مبادرات التمكين الاجتماعي للمرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، كلية التربية، جامعة دنهور، 206-246.
- حراشنة، أ. (2014). التواصل لدى الزوجات المعنقات نفسياً في محافظة الزرقاء الأردن. مجلة الإرشاد النفسي، العدد(38)، 139-172.
- حيدر، و. (2010). دور برامج المرأة الأردنية في تمكين النساء المعنقات. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.
- خرما، إ.، وعيروط، د. (2023). تمكين المرأة السورية: الجمعيات الأهلية في مدينة اللاذقية نموذجاً. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، 45(3)، 511-528.
- الدرايسة، ع. (2015). العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني: أسبابه، أشكاله، آثاره، سبل الحد منه. مجلة جليل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(12)، 49-56.
- الدروبي، ع. (1996). العنف العائلي: الأبعاد السلبية والإجراءات الوقائية والعلاجية (المجتمع العربي الليبي كنموذج). الدار الخضراء: طرابلس.
- زكريا، م. (2019). العنف الزوجي الأسبَاب والمظاهر. مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، 103-130.
- سعداوي، ن. (2018). الشعور بالوحدة النفسية لدى الزوجات المعنقات. مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد(13)، 139-154.
- السيد، منى طه محروس. (2021). صعوبات تقديم خدمات الحماية الاجتماعية للمعنقات أسرياً من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية: دراسة ميدانية مُطبَّقة على بعض وحدات الحماية الاجتماعية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد(23)، 303-335.
- شاش، س. (2002). التربية الخاصة للمعاقين بين العزل والدمج. مكتبة زهراء الشرق: القاهرة.

- شلي، وفاء محمد فؤاد وناجي، مروة مسعد السعيد وعبد النبي، دينا فوزي. (2022). توظيف استراتيجية قائمة على التحول الرقمي لتنمية الكفاءة الريادية للمرأة المعيلة وانعكاسها على الأمن الأسري. *المجلة العلمية لعلوم التربية*، العدد(16)، 1861-1794.
- صالح، ن.، شند، س.، وقشقوش، إ. (2012). مقياس العزلة الاجتماعية. *مجلة الإرشاد النفسي*، العدد(33)، 529-499.
- عبد الجواد، س. (2009). استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، 4(26)، 1813-1755.
- عبد العظيم، ص. (2014). النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي. *دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 41(1)، 652-639.
- عبد المعطي، ح. (2001). *الاضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة: الأسباب والتشخيص والعلاج*. مكتبة القاهرة للكتاب: القاهرة.
- عبد الواحد، م. (2010). استراتيجية التمكين في تنظيم المجتمع وتحسين نوعية الحياة لدى المرأة الفقيرة في المجتمعات العشوائية. *المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرون للخدمة الاجتماعية "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات الرعاية الاجتماعية"*، جامعة حلوان، مج1، 549-458.
- عبد الودود، ر. (2012). العنف الأسري ضد المرأة المصرية: دراسة ميدانية في مركز ومدينة المنيا. *مجلة فكر وإبداع*، العدد(66)، 623-559.
- عبد الوهاب، ل. (2000). *العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة*. دار المدى للثقافة والنشر: بيروت.
- عكييلة، ن. (2015). *البروفيل النفسي للمرأة المعنقة في قطاع غزة: دراسة إكلينيكية*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عيد، نور الإيمان أشرف محمد. (2021). استراتيجية التمكين كآلية لمساعدة مراكز استضافة وتوجيه المرأة المعنقة على تحقيق أهدافها. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*، العدد(54)، ج3، 570-523.
- العطية، هدى خالد شعبان موسى وخلف، مريم خير الله. (2023). تمكين المرأة في المجتمع وأهم المعوقات. *مجلة جامعة دهوك*، 26(1)، (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، عدد خاص، 1193-1183، *المؤتمر العلمي الرابع بعنوان "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها"*.
- قاسم، أحمد ممدوح. (2024). آليات الجمعيات الأهلية في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعنقة. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*، العدد(65)، ج1، 86-45.
- قبوري، ع. (2021). تمكين المرأة في المجالات التنموية في ضوء رؤية 2030. *المجلة العلمية لعلوم التربية النوعية*، العدد(13)، 130-106.
- القمش، م.، والمعاطة، خ. (2014). *الاضطرابات السلوكية الانفعالية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان.

- الكتبي، أ.؛ منصور، ر.؛ المعاينة، ر.؛ وآخرون. (2010). النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. ط1، منظمة المرأة العربية: القاهرة.
- محروس، م. (2013). مظاهر العنف ضد المرأة وتصور مقترح من منظور خدمة الجماعة لمواجهتها. المؤتمر العلمي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ج5، 1933-2024.
- محمد، أ. (2007). العنف الأسري ضد الزوجة: دراسة ميدانية في مدينة بغداد. رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- مولي، نجاح موسى والمحمداوي، علي عبود. (2024). نظرية التفاعلية الرمزية. *Al-Adab Journal*، العدد (150)، 444-454.
- ناصر، ل. (2001). العنف ضد النساء والأطفال. دار الأهرام: القاهرة.
- يوسف، عبير محمد عبد الصمد أحمد. (2020). مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 1(49)، 101-136.
- يوسف، و. (2023). العزلة الاجتماعية وعلاقتها بمستوى حماية الذات لدى المعنفات في الأسر المهجرة: دراسة ميدانية في محافظتي دمشق وريف دمشق. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، 39(2)، 1-16.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Alvarado, G., Fenny, A. P., Dakey, S., Mueller, J. L., O'Brien-Milne, L., Crensil, A. O., & Schwenke, C. (2018). The health-related impacts and costs of violence against women and girls on survivors. *households and communities in Ghana. Journal of public health in Africa*, 9(2), 860.
- Amy A. Mericle, Jason Howell, Thomasina Borkman, Meenakshi S. Subbaraman, Beth Fisher Sanders Douglas L. Polcin. (2023). Social Model Recovery and Recovery Housing, Published in final edited form as: *Addict Res Theory*. 31(5), 370-377. DOI:10.1080/16066359.2023.2179996
- Ball-Rokeach, S. J., & DeFleur, M. L. (1976). A dependency model of mass-media effects. *Communication Research*, 3(1), 3-21. available at: <https://doi.org/10.1177/009365027600300101>
- Bronfenbrenner, U. (1979). *The ecology of human development: Experiments by nature and design*. Harvard University Press

- Chris Ansell&Alison Gash .(2008). Collaborative Governance in Theory. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 18(4). [DOI:10.1093/jopart/mum032](https://doi.org/10.1093/jopart/mum032)
- Holt-Lunstad, J., Smith, T. B., Baker, M., Harris, T., & Stephenson, D. (2015). Loneliness and social isolation as risk factors for mortality: a meta-analytic review. *Perspectives on psychological science*, 10(2), 227-237.
- Jaap Van der Bijl&Lillie M Shortridge-Baggett. (2001). The Theory and Measurement of the Self-Efficacy Construct. *Research and Theory for Nursing Practice*,15(3), 189-207. [DOI:10.1891/0889-7182.15.3.189](https://doi.org/10.1891/0889-7182.15.3.189)
- Kabeer, N. (1999). Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment. *Development and change*, 30(3), 435-464.
- Kyle, G., & Chick, G. (2004). Enduring leisure involvement: The importance of personal relationships. *Leisure Studies*, 23(3), 243-266.
- Laresson, W. Daved (1995). Community development, in Encyclopedia of social work, New York, NASW .
- Martín-Fernández, M., Gracia, E., Marco, M., Vargas, V., Santirso, F. A., & Lila, M. (2018). Measuring acceptability of intimate partner violence against women: Development and validation of the A-IPVAW scale. *European journal of psychology applied to legal context*, 10(1), 26-34.
- Maslow, A. H. (1943). A theory of human motivation. *Originally Published in Psychological Review*, 50(4), 370-396.
- Naphat Wuttaphan. (2017), HUMAN CAPITAL THEORY: THE THEORY OF HUMAN RESOURCE DEVELOPMENT, IMPLICATIONS, AND FUTURE, Rajabhat J. Sci. *Humanit. Soc. Sci.* 18(2), 240-253
- Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival of American community. [DOI:10.1145/358916.361990](https://doi.org/10.1145/358916.361990)
- Steptoe, A., Shankar, A., Demakakos, P., & Wardle, J. (2013). Social isolation, loneliness, and all-cause mortality in older men and women. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 110(15), 5797-5801.
- Subramaniam, P., & Sivayogan, S. (2001). The prevalence and pattern of wife beating in the Trincomalee district in eastern Sri Lanka. *Southeast Asian Journal of tropical medicine and public health*, 32(1), 186-195.
- Trygged, S., Hedlund, E., & Kåreholt, I. (2013). Women experiencing severe violence in all social groups suffer long-term negative economic consequences. *Journal of Poverty and Social Justice*, 21(1), 61-76.
- Zimmerman, M. A. (1995). Empowerment theory, research, and application. *American Journal of Community Psychology*, 23(5), 79-569. [DOI:10.1007/BF02506982](https://doi.org/10.1007/BF02506982)